

ميليشيات غرب ليبيا تختبر حزم الحكومة وجدية المجتمع الدولي

اختطاف مسؤول حكومي من بنغازي في طرابلس

خلال عملية "الكرامة" التي أطلقها في مايو 2014.

وفي الأثناء، أدانت اللجنة العسكرية المشتركة "5+5" ما جرى على الطريق الساحلي الأحد الماضي في إشارة إلى إجبار الميليشيات المواطنين بقيادة سياراتهم فوق صورة حفتر، وحذرت من وصفهم بـ"الغوغائيين وأصحاب الأفكار المتطرفة والأجندات والأفكار الهدامة التي تعمل على إفسال نهوض الوطن من كبوته وعرقلة ما يقوم به أبناءه المخلصون في سبيل وحدة ترابه ورفع المعاناة عن أبنائه في كل ربوع البلاد". كما حذرت اللجنة من عواقب مثل هذه الأفعال من نشر للفوضى وإشعال لنار الفتنة وتزوير للنسيج الاجتماعي، مستنكرة ما حدث، داعية إلى نبذ الخطاب الذي تبتناه الجماعات المعادية لوحدة ليبيا واستقرارها.

وقالت في بيان الأربعاء إن ما حدث الأحد الماضي بالطريق الساحلي يؤكد ما سبق ذكره، مؤكدة أنها ستتعامل معه بكل حزم وسيجدون عناصرها أنفسهم ملاحقين أمام القضاء المحلي والدولي وستعرضون لأشد العقوبات.

الميليشيات المتمركزة غرب ليبيا تتحرك بمراجعتها الأيديولوجية والجهوية لعرقلة المصالحة الوطنية والانتخابات

وترى أوساط في طرابلس، أن الميليشيات تعمل منذ فترة على اختصار حزم الحكومة والمجتمع الدولي، وتجه للعودة بقوة إلى السيطرة على المشهد العام في غرب البلاد، مستفيدة من حالة الإقصاء على مظاهر الانقسام التي تعمل على ترسيخها منصات الإعلام والتواصل الاجتماعي النشطة داخل البلاد وخارجها والتي تحركها أصابع الإسلام السياسي وجل طائفه الإقليمية.

وتضيف هذه الأوساط أن الميليشيات استطاعت إلى حد الآن، ضمان تردد الحكومة في فتح حوار جدي مع الجيش ورموز النظام السابق، وتأكد لها أن السلطات المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي، لا تختلف كثيرا عن سلطات الوفاق برئاسة فايز السراج، في توجهها للبحث عن منافذ للتعميد في الحكم، واستعدادها للخضوع للجماعات المسلحة بما يخدم مصالح الطرفين في تقاسم النفوذ بغطاء جهوي وإخواني تدعمه تركيا التي تعمل بدورها على توفير المبررات الواقعية للإبقاء على قواتها ومرتزقتها في البلاد.

ولا تكف الميليشيات عن محاولات توتير الأجواء ميدانيا، مستفيدة من عجز الحكومة على ملاحقة عناصرها المنفلتة والمتورطة في جرائم موقفة ضد المدنيين ممن سقط عدد منهم ضحايا لرصاصة المسلحين خلال يوليو الماضي.

وكانت منطقة الماية وكوبري 27 غرب طرابلس، شهدت الخميس الماضي، اشتباكات بين ميليشيا الإسناد الأولى بالزاوية التي يقودها محمد بحرون وميليشيا دعم الاستقرار بورشفاة بقيادة معسر الضاوي، استعملت فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.



الميليشيات دأبت على استعراض عضلاتها غرب ليبيا

الحبيب الأسود

تونس - بدأت ميليشيات غرب ليبيا في اختبار قوة حكومة الوحدة الوطنية كخطوة أولى نحو التمرد، ليس عليها فقط وإنما على خارطة الطريق للحل السياسي والاتفاق العسكري المبرم بغطاء دولي في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي.

وبعد الاشتباكات المسلحة التي شهدتها مناطق طرابلس والبعجات وورشفاة خلال يوليو الماضي، بين ميليشيات تحظى بالحاضنة الحكومية، وأدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، أغلبهم من المدنيين، أعلن عن اختطاف رئيس ديوان النائب الأول لرئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة، رضا رجب فريطيس، أثناء وجوده في العاصمة طرابلس.

وفيما أكدت مصادر من مجلس رئاسة الوزراء الليبي في بنغازي، أنها فقدت الاتصال مع فريطيس منذ مساء الإثنين عقب خروجه من مقر نائب رئيس الحكومة عن إقليم برقة حسين عطية القطراني، القريب من مقر مجلس رئاسة الوزراء بطريق السكة بالعاصمة، قال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، إن "فريطيس اختفى أثناء عودته من العمل برفقة زميله محمد المغربي وقبل وصولهما مكان إقامتهما في فندق المهاري وسط طرابلس".

وأوضح المصدر، أن "فريطيس كان قد وصل الحكومة إلى طرابلس قادما من بنغازي رفقة نائب رئيس الحكومة حسين القطراني وأقاما بفندق المهاري".

وعبرت مؤسسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، عن قلقها البالغ تجاه اختطاف فريطيس في منطقة الظهرة بطرابلس من قبل مجموعة مسلحة مجهولة الهوية.

وقالت إن فريطيس كان في زيارة عمل إلى طرابلس صحة نائب رئيس الحكومة عن المنطقة الشرقية حسين القطراني، قبل أن يتم اختطافه من قبل مسلحين رجح مراقبون أن يكونوا نشطين ضمن ميليشيات إخوانية تعمل على توتير الأجواء بين شرق وغرب البلاد.

وأدانت اللجنة هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واعتبرتها انتهاكا جسيما وخطيرا لحقوق الإنسان تتصاعد مؤشراتته بشكل ملحوظ وكبير خلال هذه الفترة، وحملت مسؤولية سلامة فريطيس وحياته للاختطافين، وكذلك لوزارة الداخلية جراء الفشل في ضمان تحقيق الأمن والاستقرار وحماية المواطنين من مثل هذا جرائم.

وفي أبريل الماضي، أصدر نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حسين القطراني قرارا بتكليف رضا فريطيس رئيسا لديوان الحكومة في بنغازي.

وأرجع مراقبون اختطاف فريطيس إلى مواقفه الداعمة للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، معتبرين أن الجماعات المسلحة المنتشرة في غرب ليبيا تتحرك بمراجعتها الأيديولوجية والجهوية والمصلحية لقطع الطريق أمام المصالحة.

وتضم ميليشيات طرابلس عددا كبيرا من الإرهابيين الفارين من المنطقة الشرقية بعد هزيمتهم في معاركهم مع الجيش الليبي الذي كان يستهدفهم من

اتحاد الشغل يرفض تقديم جبل النجاة للنهضة بمواجهة الرئيس التونسي

المنظمة النقابية ترفض إحياء مبادرة الحوار الوطني وتدين النهضة



انتقادات حادة من الاتحاد للنهضة

أجندة الاتحاد التي سيتفاوض حولها مع بقية الأطراف خاصة في ما يتعلق بتغيير نظام الحكم، حيث هناك رغبة وطلب بتغييره.

ولا يزال الترقب سيد الموقف في تونس لمعرفة الشخصية التي سيكلفها سعيد بتشكيل الحكومة لقيادة هذه المرحلة الانتقالية، فيما تصاعدت التكهات بشأن إمكانية تكليف محافظ البنك المركزي مروان العباسي.

وقال حمادي بن جاب الله "على رئيس الجمهورية أن يدرك أن الزمن كاسيف إن لم تقطعه قطعك، وبادرتكم الصحيحة بمبادئها وخواتيمها معا (... المبدأ كان سليما فاجعلوا المنتهين اسلم بدءا بتكوين حكومة مسؤولة في أقرب وقت ممكن".

ورأى بن جاب الله أنه لإنهاء الأزمة ينبغي تشكيل تحالف اجتماعي يمثل جل الأطراف النقابية في البلاد، قائلا "أول هدف لهذا التحالف يتمثل في تحرير الوطن من الاستعمار الإخواني". وفي الأثناء يواصل الرئيس التونسي تعيين مكلفين بتسيير وزارات ومناصب حساسة، فيما أقال العديد من الوزراء والمسؤولين في الدولة.

وعين الرئيس سعيد حتى الآن ثلاثة أسماء لتسيير أبرز الوزارات، حيث اختار مستشاره الأمني خالد غرسلاوي للإشراف على وزارة الداخلية، وكلف سهام البوعديري بتسيير أعمال وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، وعين نزار بن ناجي الخبير في تكنولوجيا المعلومات والأمن الرقمي على رأس وزارة تكنولوجيا الاتصال.

تجديد التمويع في مجتمع بان للجمع يوم الخامس والعشرين من يوليو أنه يرفضه رفضا قاطعا سياسيا وثقافيا، مضيفا "حسم" الاتحاد لموقفه اليوم أقدم الإسلام السياسي كل أمل في أن يكون طرفا في أي حوار وطني ممكن، لاسيما وأنه حمل حزب النهضة خاصة مسؤولية ما انتهى إليه الوطن من ههنا شامل، وهو موقف صحيح يندرج تلقائيا في اتجاه ما اتخذته رئيس الجمهورية من إجراءات تاريخية يعلق الشعب التونسي عليها

أمالا عريضة". ويأتي ذلك في وقت أثارت فيه دعوات أطلقها القيادي في حركة النهضة رضوان المصمودي وهي الولايات المتحدة من أجل الكف عن مساعدة تونس وقطع الإمدادات الصحية عنها جدلا واسعاً في البلاد.

في المقابل ذهب رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي يواجه ضغوطا داخلية لإبعاده من قيادة الحزب، إلى أبعد من ذلك بتهديد أوروبا بموجة هجرة غير مسبوقة إذا تواصل الوضع على ما هو عليه في تونس، ما من شأنه أن ينزل بالبلاد إلى الفوضى وفق قوله، وهو موقف جعل الغنوشي في مرمى انتقادات لاذعة حتى داخل الحركة.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكي إن "الاتحاد حمل علنا النهضة مسؤولية تردى الأوضاع وكذلك التصعيد ومحاولة الاستقواء بالخارج لفرض خيارات داخلية، وهي من المرات الأولى التي يتطرق فيها الاتحاد إلى هذه المسائل".

وأضاف المليكي في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "المسألة الأخرى التي تطرق إليها بيان الاتحاد في خطوة مهمة هي

وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية المضمنة في الدستور".

ويرى مراقبون أن الاتحاد بذل أمله الحركة في الدخول في حوار وطني يستهدف إعادة ترتيب علاقاتها بالرئيس سعيد، مشيرين إلى أن الموقف الجديد للمركبة النقابية في تونس يعكس أنه حتى إذا تم إحياء مبادرة الحوار التي تقدمت بها المنظمة سابقا فإن النهضة لن تكون طرفا فيه.

وفي وقت سابق كثفت حركة النهضة دعواتها إلى الحوار في مسعى للخروج من عزلتها المتفاقمة خاصة بعد موقفها الرافض بشدة لإجراءات سعيد الأخيرة التي جسد بموجبها البرلمان وأقال الحكومة وتولى السلطة التنفيذية بنفسه.

واعتبر الجامعي والناشط السياسي حمادي بن جاب الله أن موقف الاتحاد يبرز أن الإسلام السياسي الذي تمثل النهضة أبرز مكوناته لن يكون له موقع في أي حوار مقبل بين الفاعلين في المشهد السياسي التونسي.

وقال بن جاب الله في تصريح لـ"العرب" إن "الاتحاد العام التونسي للشغل بذل الكثير من أجل حوار وطني يخرج البلاد من أزمتها، وربما أخذ على عاتقه أشياء كثيرة من أجل عدم استثناء أي طرف حتى من أساء إلى تونس أملا منه في إمكانية إرجاعه إلى الجادة في سعي أحفاد حفتر (فرحات حفتر مؤسس الاتحاد) لإنقاذ البلاد من ورطتها".

واستدرك "لكن اليوم تبين للاتحاد أنه لا خير في حوار مع من يتصنع الحوار للإساءة إلى الوطن بمحاولة

سلط بيان الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في البلاد، ليل الثلاثاء الضوء على تحول في موقف المنظمة يضع حركة النهضة الإسلامية في موقف أشد ضعفا، حيث رفض إحياء مبادرة الحوار الوطني وأدان محاولة الحركة للاستقواء بالأجنبي وفق البيان، كما جدد تأييده لإجراءات الرئيس قيس سعيد التي تعارضها النهضة بشدة.

صغير الحيدري

تونس - قطع الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، الطريق أمام حركة النهضة التي كانت تراهن عليه لاستعادة موقعها في المشهد السياسي بعد أن أداها ليل الثلاثاء - الأربعاء في بيان رسمي شديد اللهجة جدد فيه دعمه للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد.

وأدان الاتحاد في ختام هيئته الإدارية المنعقدة الثلاثاء لجوء قيادات من حركة النهضة إلى الاستقواء بالأجنبي وتحريضها ضد تونس الذي وصل إلى حد الدعوة إلى قطع إمداداتها بالتلفيق المضادة لفايروس كورونا، مشيرا إلى رفضه لتدخل بعض الدول في الشأن الداخلي بمنطق الوصاية.

وأضاف في بيانه أنه يرفض "تهديدات رئيس النهضة بالعنف الداخلي والردول الجوار مما يشكل خطرا على مصالح تونس"، مشددا على "استقلالية القرار الوطني والإيمان بقدرة التونسيين والتونسيين على حل مشاكلهم".



حمادي بن جاب الله
موقف الاتحاد يبرز أن
النهضة لن يكون لها
موقع في أي حوار مقبل

حاتم المليكي
الاتحاد حمل النهضة
مسؤولية تردى الأوضاع
والاستقواء بالخارج

وأوضح أنه يؤيد الإجراءات التي اتخذها سعيد قائلا "نؤكد على أن التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس كانت استجابة لمطالب شعبية وحلا أخيرا لتعقد الأزمة في غياب أي مؤشر لحلول أخرى".

وتابع الاتحاد "ونذكر كذلك بتمسكنا بضرورة توفير كل الضمانات ومنها الحفاظ على وضمان الحقوق والحريات

هل يتجه المغرب إلى تأجيل الانتخابات بسبب كورونا والعزوف الانتخابي

محمد ماموني العلوي

وهناك من ربط تأجيل الانتخابات المقررة في سبتمبر بتخوفات الحكومة والأحزاب من تصاعد نسبة العزوف الانتخابي، إلا أن رئيس الحكومة شدد على أن العزوف الانتخابي سببه ضعف الثقة في الأحزاب ولا يمكن معالجته بإجبارية التصويت.



عبد اللطيف بلقاسم
تأجيل الانتخابات أمر
متمثل حال تطورات
الوضعية الوبائية

وأشار العثماني إلى أن الديمقراطية كلها تواجه تحدي نسبة المشاركة في الانتخابات، مؤكدا أن الرفع من نسب المشاركة تحدٍ تواجهه السلطات لجذب اهتمام المواطنين بالثقة في الأحزاب. وفي شرحه لأسباب العزوف قال إن "الذي يستعمل الأموال لا يبعث على الثقة"، معتبرا أن تغيير الانتعاشات

وكل الاستعدادات تم اتخاذها من طرف الحكومة لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في وقتها المضبوط، حيث تم إعداد القوانين الانتخابية واللوجستيك ولجان المراقبة، إلى جانب الحملات الانتخابية التي انخرطت فيها جميع الأحزاب.

وعبّر عبد اللطيف بلقاسم القيادي بالحزب الدستوري المعارض عن اعتقاده بأنه مع تواصل الارتفاع المقلق لعدد الإصابات اليومية بكورونا، أضحت كافة الاحتمالات واردة بخصوص موعد الانتخابات، مشيرا إلى أن التأجيل أمر محتمل في حالة تطور الوضعية الوبائية أكثر.

ولفت بلقاسم لـ"العرب" إلى أن "تأجيل الانتخابات المقررة في الخريف المقبل بسبب العزوف الانتخابي أمر غير وارد"، موضحا أن تجميع الاستحقاقات الانتخابية في يوم واحد سيساهم في تشجيع المواطنين على التصويت حيث سيكون هناك تنوع على مستوى المرشحين والبرامج.

الرباط - فتحت إشارات أرسلها رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني عن إمكانية تأجيل الانتخابات الباب وأسعا أمام التساؤلات حول فرضية الذهاب في ذلك بسبب تفشي فيروس كورونا والعزوف الانتخابي.

ورجح العثماني في لقاء بمنندى وكالة المغرب العربي للأنباء مساء الثلاثاء إمكانية التأجيل الرسمي لموعد الانتخابات المقررة في الخريف القادم، مؤكدا أن تأجيل الانتخابات بسبب تزايد عدد الإصابات بكوفيد - 19 لم يناقش داخل الحكومة، لكن من الناحية النظرية يظل كل شيء ممكنا.

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب" إن نسق الحملات الانتخابية الجارية للفرع المهنية التي تنظمها الأحزاب في ظل انتشار كورونا بنيت بنى إمكانية إجراء الاستحقاق الانتخابي تبقى ضعيفة. وأضافت أن التأجيل ليس في صالح العملية السياسية في المغرب،